



المجلس القومي لحقوق الإنسان

معاً لتعزيز مسيرة حقوق الإنسان

تقرير لجنة تقصي الحقائق حول أحداث فض اعتصام رابعة العدوية

القاهرة

مارس ٢٠١٤

محتويات التقرير

ينقسم التقرير إلى ثمانية أقسام رئيسية:

القسم الأول: إجراءات ومنهجية عمل اللجنة.

القسم الثاني: الإطار القانوني المحلي والدولي الحاكم للتقرير.

القسم الثالث: سياق الأحداث الداعية للاعتصام وفضه.

القسم الرابع: ساعات يوم فض الاعتصام.

القسم الخامس: الانتهاكات التي صاحبت الاعتصام وعملية فضه

القسم السادس: مستخلصات التقرير.

القسم السابع : التوصيات .

القسم الثامن : المرفقات

أولاً: إجراءات ومنهجية عمل اللجنة

الإجراءات :

- أثارت عملية فض إعتصام رابعة العدوية الذى نظمته ودعت إليه جماعة الإخوان المسلمين فى مصر الكثير من الجدل على المستويين المحلى والدولى ، نظراً لما صاحب تلك العملية من عنف شديد أودى بحياة المئات من المواطنين ، وكان من تداعياته موجة من العنف والعنف المضاد ضربت كافة أنحاء البلاد ، كما تبادلت جماعة الإخوان المسلمين ومعارضوها الاتهامات حول أحداث القتل التى وقعت أثناء الفض .
- قرر المجلس القومى لحقوق الإنسان تشكيل لجنة تقصى حقائق لكشف حقيقة ما جرى، وللتثبت من مدى وكيفية اتباع المعايير الدولية الخاصة بحقوق الإنسان فى فض الاعتصام ، مستندة فى ذلك إلى مرجعيتها القانونية الدولية والمحلية .
- وقد قامت اللجنة فى سبيل أدائها لعملها بزيارة محيط رابعة العدوية لمدة عشرة أيام لجمع الشهادات ، كما قامت بالإستماع إلى شهود آخرين بمقر عملها بالمجلس القومى لحقوق الإنسان ووثقت العديد من الشهادات الإلكترونية التى نشرها مدونون عاصروا أحداث فض الاعتصام. كما تواصلت اللجنة مع بعض الجرائد المصرية أهمها : جرائد الشروق والوطن والمصرى اليوم وجريدة الحرية والعدالة ، وذلك للاطلاع على ما ورد بها وللاستماع إلى شهادات محرريهم الذين شاركوا فى متابعة الأحداث .
- قامت اللجنة بمخاطبة كل من وزارة الصحة ووزارة الداخلية ومصلحة الطب الشرعى ومكتب النائب العام (مرفق رقم ١٣) ، وذلك للحصول على المعلومات المتعلقة بأحداث الفض الاعتصام ولم تتلق اللجنة أية إفادات من كل من مكتب النائب العام ووزارة

الصحة اللذين امتنعا عن الإدلاء بأية معلومات حول الأحداث ، فى حين تأخرت وزارة الداخلية فى الرد على طلبات اللجنة ، ثم قامت بإرسال ملف للجنة عن كل الأحداث التى وقعت منذ ٣٠ يونيه ٢٠١٣ وأشارت إلى أحداث رابعة بتقرير تضمن عدد الأشخاص المقبوض عليهم ونوعية الأسلحة المضبوطة وعدد الضحايا من الطرفين ، بالإضافة لمقاطع فيلمية لعملية فض الاعتصام (انظر المرفق رقم ٥). ولم يتضمن الملف المرسل الخطة الأمنية المنفذة فى عملية فض الاعتصام ، فى حين تعاونت بشكل جيد مصلحة الطب الشرعى التى بذلت جهدا كبيرا فى محاولة توثيق حالات الوفاة والإصابة التى اعتمد التقرير فى كثير من الأحيان على أعمالها ، وأمدت اللجنة ببيان تفصيلى عن نوعية الاصابات التى تعرض لها القتلى ، كما تضمن البيان عينة من نوعية الأسلحة المستخدمة وكذا أسباب الوفاة للجثامين التى تم تشريحها بمعرفتها ، وزودت المصلحة للجنة بحصر بأسماء القتلى فى أحداث رابعة العدوية من المعتصمين وأفراد الشرطة(انظر المرفق أرقام ٢ ، ٣ ، ٤ ، ٦ ، ١٠ ، ١١ ، ١٢) .

• كما خاطب المجلس تحالف دعم الشرعية الذى شارك فى تنظيم اعتصام رابعة العدوية ، وحزب الحرية والعدالة ، وحزب النور والبناء والتنمية ليمدوا اللجنة بالأدلة والوسائط والشهادات التى بحوزتهم والمتعلقة بوقائع فض الاعتصام إلا أنهم رفضوا التعاون مع اللجنة كما رفضوا استلام الخطابات الموجهة إليهم بشأن الحصول على معلومات متعلقة بفض الاعتصام (انظر المرفق رقم ١٣).

• كذلك اطلعت اللجنة على معظم مانشر فى وسائل الإعلام والصحف المكتوبة والإلكترونية بشأن واقعة فض الاعتصام ، واطلعت على التقارير والمعلومات الواردة بها والتى نشرتها فى تاريخ معاصر للأحداث وما تلاها ، كما اطلعت على البيانات

والتقارير الأولية الصادرة من المنظمات الدولية ومنها منظمة العفو الدولية والهيومن رايتس وتش، وكذلك البيانات الصادرة عن منظمات المجتمع المدني المحلية.

• عقدت اللجنة عددا من جلسات الاستماع لشهود عيان الأحداث والذين عاصروا عملية فض الاعتصام والذين سجلوا شهاداتهم لحظة وقوع الاحداث باعتبارها شهادات محورية متابعة لعملية فض الاعتصام عن قرب .

• عقدت اللجنة لقاءات مع بعض ممثلى منظمات المجتمع المدني المصرية التى اهتمت برصد الأحداث بحضور الأستاذة راجية عمران عضو المجلس ولجنة تقصى الحقائق لفض اعتصام رابعة العدوية ومنها :

١. المبادرة المصرية للحقوق الشخصية

٢. نظرة للدراسات النسوية

٣. هيومن رايتس ووتش

٤. المركز المصرى للحقوق الاقتصادية والاجتماعية

٥. مركز أندلس لدراسات التسامح ومناهضة العنف

• كما عقدت اللجنة لقاء مع أحد باحثى موقع ويكى ثوره الذى يعد من أهم المواقع التى وثقت للأحداث والانتهاكات فى الفترة الماضية .

• أعدت اللجنة نموذج استمارة لتجميع الشهادات وفقاً للمعايير ومنهجية عمل التقرير ، وقد أوفدت بها عددا من الباحثين بالمجلس لعمل لقاءات ميدانية بمسرح الأحداث لجمع شهادات السكان وأصحاب المحال وكل من له صلة ، وراعينا فى أن تشمل الشهادات عينات من الاتجاهات المختلفة لميدان رابعة العدوية حتى تكون الشهادات تعبر عما وقع فى محيط الميدان بأكمله،وعلى الرغم من سعى اللجنة لتحقيق معايير المنهجية

المعتمدة للتقرير إلا أنها لم تتمكن من التواصل مع الشهود العيان من الاخوان المسلمين لرفضهم البات الإدلاء بشهاداتهم حول أحداث فض الاعتصام .

منهجية عمل اللجنة :

١. الإطار الزمني للتقرير يقع بين يومي ٢٨ يونيو ٢٠١٣ حتى مساء يوم ١٧ أغسطس ٢٠١٣ .

٢. الإطار الجغرافي للتقرير يشمل :

أ. الأحداث التي وقعت من ٢٨ يونيو حتى يوم ١٣ أغسطس ٢٠١٣ تشمل ميدان رابعة العدوية ومحيطه داخل كردون الاعتصام .

ب. أحداث يوم ١٤ أغسطس ٢٠١٣ يوم فض الاعتصام تشمل ميدان رابعة العدوية ومحيطه داخل الكردون الأمني ، وخطوط التماس معه .

ج . الأحداث التي تلت فض الاعتصام حتى يوم ١٧ أغسطس ٢٠١٣ تشمل ٢٣ محافظة مصرية .

٣. يعتمد التقرير الانتهاكات الأكثر جسامة خاصة الماسة بالحق في الحياة التي وقعت بالأحداث وفقاً لإطارها الزمني والجغرافي والمؤثرة في النتائج المستخلصة ، والتي تعد سببا من أسباب النتائج بشكل مباشر أو غير مباشر .

٤. الانتهاكات التي وقعت أثناء الاعتصام ترتب نوعيا من حيث جسامة الانتهاك لصعوبة ترتيبها زمنياً.

٥. الانتهاكات التي وقعت أثناء عملية فض الاعتصام ترتب زمنياً لدلالاتها على تطور الأحداث التي يرصدها التقرير .

٦. اعتماد آليات التوثيق على الأدلة والشهادات التي تحتوى على معلومات فائقة الجودة بقدر الامكان (من فعل ؟ ، ماذا ؟ ، ضد من ؟ ، متى ؟ ، أين ؟ ، كيف ؟ ، لماذا ؟) .
٧. اعتبار كل الشهادات غير مستقرة حتى تدعم بأخرى أو بقرائن دالة ، وأن تكون متنسقة بالسياق العام للأحداث وفي إطار المستهدف لكل حدث على حده .
٨. التعامل مع الأطراف محل النزاع والمعلومات الواردة منهم بإعتبارها غير مؤكده ويجب أن تخضع للتدقيق والمراجعة .
٩. المرجعية القانونية للتقرير تشمل الموثيق والاتفاقيات الدولية الصادرة قبل وقوع الأحداث التي صادقت عليها الدولة المصرية أو وقعت عليها ، وكذلك القوانين المحلية بغض النظر عن مدى اتفاقها وتوافقها مع المعايير الدولية ذات الصلة .
١٠. الاطلاع على كافة القوائم المتعلقة بأعداد القتلى سواء من الجهات الرسمية أو غير الرسمية وعمل المضاه بين القوائم لضمان عدم تكرار الأسماء والوصول إلى القائمة الأقرب بعد التدقيق (انظر مرفق أرقام ٧ ، ٨ ، ٩) .

ثانياً: الإطار القانونى الدولى والمحلى الحاكم للتقرير

■ تعد الخلفية الحاكمة لفض التجمعات سواء الدولية أو المحلية مرجعاً لفهم البيئة التشريعية لعمليات تنظيم وفض الاعتصامات ، وإسنادها إلى الإطار القانونى الحاكم والمنظم لها فيما يتعلق بالنصوص الدولية واجبة التنفيذ فى مصر، متمثلة فى (أ) العهد الدولى الخاص بالحقوق المدنية والسياسية الذى صدقت عليه الدولة المصرية بقرار رئيس جمهورية مصر العربية رقم ٥٣٦ لسنة ١٩٨١ ونشر بالجريدة الرسمية - العدد ١٥ - فى ١٥ إبريل سنة ١٩٨٢، وأصبح قانوناً من قوانين البلاد إعمالاً للمادة ١٥١ من دستور ١٩٧١ وما تلتها من دساتير تؤكد على إلتزامات الدولة المصرية، وغيره من المواثيق والاتفاقيات الدولية ذات الصلة التى صادقت عليها مصر ، و(ب) مدونة قواعد سلوك الموظفين المكلفين بإنفاذ القوانين الصادرة بقرار الجمعية العامة للأمم المتحدة فى الجلسة العامة ١٠٦ بتاريخ ١٧ ديسمبر ١٩٧٩، (ج) ومبادئ الأمم المتحدة الأساسية بشأن استخدام القوة والأسلحة النارية من جانب الموظفين المكلفين بإنفاذ القوانين ١٩٩٠.

وتنقسم المرجعية القانونية إلى محورين، يتعلق الأول بالإشارة إلى المعايير الدولية لحقوق الإنسان التى تتناول قواعد استخدام القوة والأسلحة النارية وفقاً للأسس والمبادئ التى حددتها الأمم المتحدة. ويتناول المحور الثانى القواعد القانونية المصرية الواردة فى القوانين واللوائح ذات الصلة فى نفس السياق .

■ قواعد القانون الدولي لحقوق الانسان:

- العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية خاصة المواد ذات الصلة بالحق فى الحياة والحق فى التجمع السلمى والحق فى السلامة الجسدية والحقوق الاخرى المنطبقة على الاحداث.
 - المبادئ الأساسية للأمم المتحدة بشأن استخدام القوة والأسلحة النارية من جانب الموظفين المكلفين بإنفاذ القوانين .
 - مدونة السلوك للموظفين المكلفين بإنفاذ القوانين الصادره عن الأمم المتحدة والتي تؤكد على أن مسئولى إنفاذ القانون لا يحق لهم استخدام القوة إلا لو كانت ضرورية، وبالقدر المطلوب لأداء واجبهم .
 - الاتفاقية الدولية لحماية حقوق الطفل .
 - الاتفاقية الدولية لمناهضة التعذيب وغيره من أشكال المعاملة القاسية واللاإنسانية.
 - العهد الدولي للحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية .
- (انظر المرفق رقم ١٦)

المعايير الدولية التى يجب أن تراعى فى عمليات فض الاعتصامات أو التجمعات :

١. أن يصدر قرار بفض الاعتصام أو التجمع من هيئة قضائية .
٢. أن يتم تنفيذ قرار الفض بواسطة الهيئة الرسمية المفوضة بموجب القانون.
٣. أن تعلن المعتصمين بقرار الفض والموعده المحدد لذلك .
٤. أن تتيح للمعتصمين مهلة زمنية كافية للإنصراف .
٥. تحديد مخرج آمن (ممر آمن) لإنصراف المعتصمين دون أن يلحقهم أذى أو تتخذ إجراءات ضدهم. ويتم إعلان ذلك لهم بصوت مسموع .
٦. أن تقوم بالفض الهيئة المكلفة بذلك بالزى الرسمى لها .

٧. التدرج فى إتخاذ إجراءات الفض والبدء بالمياه ثم الغاز المسيل للدموع والهرافات ، وإذا إضطرت القوة لإستخدام السلاح تبدأ بالخرطوش ثم فى حالة الضرورة أو الدفاع عن النفس تستخدم الأسلحة النارية وفقاً للقواعد الواردة بالمبادئ الأساسية للأمم المتحدة بشأن استخدام القوة والأسلحة النارية من جانب الموظفين المكلفين بإنفاذ القوانين .
٨. المحافظة على التناسبية فى إطلاق النار من حيث نوعية السلاح وكثافة النيران .

ملحوظة :

هذه المعايير الدولية المعتمدة من القوانين المتعلقة بفض التجمعات فى كل من بريطانيا والولايات المتحدة الأمريكية بشكل أساسى .

قواعد وأحكام القانون المحلى :

- القانون رقم ١٠ لسنة ١٩١٤ بشأن التجمهر المعدل بالقرار الجمهوري بقانون رقم ٨٧ لسنة ١٩٦٨.
 - القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٢٣ المتعلق بتقرير الأحكام الخاصة بالاجتماعات العامة وبالمظاهرات فى الطرق العمومية .
 - قرار وزير الداخلية رقم ١٥٦ لسنة ١٩٦٤ .
 - القانون ١٠٩ لسنة ١٩٧٩ بشأن هيئة الشرطة .
- (انظر المرفق رقم ١٧)
- قانون العقوبات المصرى وتعديلاته .
 - قانون الاجراءات الجنائية المصرى وتعديلاته .

ملحوظة:

أن معظم القوانين المصرية والقرارات ذات الصلة السارية خلال مدة التقرير بتنظيم الاجتماعات وفضها قد صدر معظمها فى تاريخ سابق على صدور العهد الدولى للحقوق المدنية والسياسية والاتفاقيات الدولية ذات الصلة والتي صادقت ووقعت عليها الدولة المصرية، وهى جميعها قوانين لا تتوافق مع المعايير الدولية وبحاجة إلى التعديل أو الالغاء تطبيقاً لإلتزامات مصر الدولية بعد التصديق على تلك الاتفاقيات والمعاهدات .

ثالثاً: سياق الأحداث الداعية للاعتصام وفضه

- فى غضون شهر أبريل من العام ٢٠١٣ تزايدت مطالب القوى السياسية المصرية للاحتشاد والتظاهر فى الشوارع والميادين المصرية لمطالبة الرئيس السابق محمد مرسى بالدعوة لانتخابات رئاسية مبكرة ، باعتبارها استحقاقا دستوريا بعد إقرار دستور ٢٠١٢ الذى أقر بالفعل بعد انتخاب الأخير رئيسا للجمهورية ، وكذلك احتجاجا على سياسات جماعة الإخوان المسلمين الحاكمة فى ذات الوقت ، خاصة بعد أن أصدر الرئيس السابق محمد مرسى إعلانا دستوريا فى ٢٢ نوفمبر ٢٠١٢ ، وصف فى حينه بأنه مستبد ، وقد حددت القوى السياسية يوم ٣٠ يونيه ٢٠١٣ تاريخاً للتظاهر والاحتجاج حتى تنفيذ مطالبها سالفه الذكر .
- فى ٢٦ يونيه ٢٠١٣ أصدر الرئيس السابق محمد مرسى بالاتفاق مع وزير الدفاع أمراً للقوات المسلحة المصرية بالنزول لتأمين المنشآت الحيوية والمؤسسات الحكومية تحسبا لوقوع أحداث عنف أو اقتتال بين مؤيديه ومعارضيه. (يراجع خطاب الرئيس مساء يوم ٢٦ يونيه ٢٠١٣ بقاعة المؤتمرات) .
- دعى مؤيدو الرئيس السابق محمد مرسى إلى فاعلية جماهيرية ، فخرجوا فى مظاهرات عند مسجد رابعة العدوية بمدينة نصر ابتداءً من ٢٨ يونيه ٢٠١٣ ، وبدأ الإعلان عنها فى شكل اعتصام دائم لهم فى مقابل حشد القوى السياسية المعارضة المزمع تنظيمها فى ٣٠ يونيه ٢٠١٣ .
- وبحلول يوم ٣٠ يونيه ٢٠١٣ خرج الملايين من الشعب المصرى واحتشدوا فى شوارع وميادين وقرى الجمهورية ، لمطالبة الرئيس السابق محمد مرسى بالدعوة لانتخابات رئاسية مبكرة ، وهو ما لم يحدث ، مما دعا المجلس الأعلى للقوات المسلحة فى مساء ذات اليوم

لإصدار بيان طالب فيه القوى السياسية ، والرئيس السابق بضرورة اتخاذ إجراءات سياسية عاجلة لوقف احتمال الاقتتال الأهلي وأمهل الجميع ٤٨ ساعة مهلة لذلك .

● بانتهاء المهلة التي حددها المجلس الأعلى للقوات المسلحة دون اتفاق بين الرئيس السابق والقوى السياسية لتحقيق مطالب المواطنين التي احتشدت يوم ٣ يوليو ٢٠١٣ وهو تاريخ نهاية المهلة المذكورة ، دعى المجلس الأعلى للقوات المسلحة لاجتماع طارئ للقوى السياسية والرموز الدينية ضم الدكتور محمد البرادعى ممثلاً عن جبهة الإنقاذ الوطنى(جبهة المعارضة السياسية الرئيسية فى ذلك الوقت) ، ورئيس حزب النور السلفى الاسلامى ، وممثل الأزهر الشريف ، وممثل الكنيسة المصرية ، وكذا بعض قادة أركان القوات المسلحة ، وممثل عن حركة تمرد (أحد أهم الحركات الشبابية الداعية لفاعلية ٣٠ يونيو ٢٠١٣ ، والتي كانت قد أعلنت عن تجميع ٢٢ مليون توقيع للمطالبة بانتخابات رئاسية مبكرة) ، وذلك لوضع تصور سياسى للخروج من المأزق الذى مرت به البلاد فى ذلك التاريخ ، وقد توافقوا جميعاً على إجراءات سميت فيما بعد بـ (خارطة الطريق) تقضى بتولى رئيس المحكمة الدستورية العليا المصرية مؤقتاً مهام رئيس الجمهورية بدلاً من الرئيس السابق محمد مرسى ، وتعليق العمل بدستور ٢٠١٢ ، وتشكيل لجنة لتعديله ، والدعوة لانتخابات رئاسية مبكرة وانتخابات المجلس التشريعى طبقاً لتعديلات الدستور وفقاً للخارطة التي أعلنت فى ٣ يوليو ٢٠١٣ .

● ما أن أعلنت خارطة الطريق مساء يوم ٣ يوليو ٢٠١٣ ، حتى اندلعت المظاهرات المؤيدة للرئيس السابق محمد مرسى متجهة ناحية اعتصام رابعة العدوية الذى بدأ فى ٢٨ يونيو ٢٠١٣ ، واتسع نطاق دائرة الاعتصام لتشمل ميدان رابعة العدوية والشوارع المؤدية إليه وشارع النصر بامتداده شمالاً ناحية مدينة نصر وامتداده جنوباً فى اتجاه طريق الأوتستراد

وشارع الطيران بامتداده غربا فى اتجاه مستشفى التأمين الصحى، وامتداده شرقا فى اتجاه طريق صلاح سالم ، وكذا شارع يوسف عباس والمناطق المحيطة به(مرفق رقم (١) صورة لميدان رابعة العدوية والشوارع المؤديه اليه من خرائط جوجل).

• بدأت إدارة الاعتصام فى تحديد مداخل ومخارج الاعتصام ، ونظمت نقاط تفتيش على كل المحاور المؤدية لدخول الميدان والخروج منه ، ووصلت إلى درجة بناء حوائط خرسانية فى الطريق العام وهو الأمر الذى تسبب فى حدوث مشاجرات عديدة ومشاحنات بين لجان التفتيش التابعة للاعتصام وسكان منطقة رابعة العدوية طوال فترة الاعتصام التى دامت حوالى ٤٧ يوما تعرض فيها سكان المنطقة إلى مضايقات شديدة ومعاناة نتيجة حرمانهم من بعض الحقوق الأساسية خاصة الحق فى حرية التنقل أسفرت عن تقديم بعضهم بلاغات إلى النيابة العامة ، التى أحالت بدورها تلك البلاغات لنيابة مدينة نصر أول للاختصاص المكانى حيث مقر ميدان رابعة العدوية .

• تصاعدت حدة الاعتصام فى الأيام التالية ليوم ٣ يوليو ٢٠١٣ فى ظل ترقب إعلامى كثيف رصد خلالها الدعوة إلى العنف والتحريض عليه من قبل بعض المتحدثين فوق منصة الاعتصام، وكذا الإستخدام السياسى الاطفال فى ساحة الاعتصام من قبل المعتصمين فى محاولة للتأثير على الرأى العام المحلى والدولى، وتصاعدت حدة التوتر داخل الاعتصام لدرجة إلقاء القبض على بعض المواطنين المعارضين للاعتصام أو المعتقد عنهم ذلك ، والقيام بتعذيبهم بمعرفة عناصر تأمين الاعتصام ، خاصة وقد عثر على ١١ جثة أثبت الطب الشرعى وجود آثار تعذيب عليها (٦ حالات بمحيط ميدان رابعة العدوية ، بالإضافة إلى حالتين بمنطقة ميدان النهضة وثلاث حالات بمنطقة العمرانية وجميعها فى تاريخ سابق على تاريخ فض الاعتصامات) ، وهو الأمر الذى أحدث فزعا للسكان ، مع تصاعد المطالبة للسلطات بفض الاعتصامات ، مما دفعهم للجوء للنيابة العامة مرة أخرى، والتى

أمرت فى أوائل أغسطس بفض الاعتصام وتكليف السلطة التنفيذية (وزارة الداخلية) بالعمل الفورى على فض اعتصام رابعة العدوية والنهضة . وحددت وزارة الداخلية لذلك يوم ١٤ أغسطس ٢٠١٣ تاريخا لتنفيذ قرار النيابة العامة .

- فى تلك الآونة وقبل يوم ١٤ أغسطس ٢٠١٣ كانت الطائرات التابعة للقوات المسلحة تحلق فوق ميدان رابعة العدوية تدعو المعتصمين عبر بيانات تلقى عليهم إلى فض الاعتصام وإخلاء الميدان وفتح الطرقات التى أغلقت منذ يوم ٢٨ يونيه ٢٠١٣ . فى حين دعت وزارة الداخلية بعض منظمات المجتمع المدنى المحلية المعنية بحقوق الانسان للقاء تشاورى لاخبارهم بعزم الوزارة على فض الاعتصام والاستماع لملاحظاتهم حول المعايير المتبعة فى فض الاعتصامات، ودعتهم وبعض وسائل الاعلام الى حضور عملية فض الاعتصام كمتابعين لها .

رابعاً :ساعات يوم فض اعتصام رابعة

(التحرك إلى الميدان)

- في حوالى الساعة السادسة من صباح يوم الأربعاء الموافق ١٤ أغسطس ٢٠١٣، بدأت قوات الأمن التابعة لوزارة الداخلية المصرية ، ويتأمين من القوات المسلحة المصرية ، في التحرك إلى المناطق المؤدية إلى ميدان رابعة العدوية بمدينة نصر. وقامت بإغلاق شارع يوسف عباس وشارع الطيران بالأسلاك الشائكة . وأحاطت كافة المخارج بأعداد من القوات التابعة لها ، فتمركزت بطريق النصر اتجاه المنصة أمام جامعة الأزهر، وفي الجهة المعاكسة بين طيبة مول وميدان الساعة ، وفي شارع الطيران عند مبنى التأمين الصحي في اتجاه مصطفى النحاس ، وفي الجهة المقابلة بعد مدخل شارع صلاح سالم ، في إطار خطة قوات الأمن والتي تضمنت تحديد ممر آمن لخروج المعتصمين، وحددته بطريق النصر من ميدان رابعة في اتجاه النصب التذكاري.

(الإنذار)

- في حوالى الساعة السادسة والعشرين دقيقة صباحاً، بدأت قوات الشرطة في بث رسائل إلى المعتصمين عبر مكبرات الصوت، وكان نصها " وزارة الداخلية تناشد المعتصمين اعلان مصلحة الوطن وانهاء اعتصامهم فوراً وتتعهد بعدم ملاحقة المواطنين باستثناء الصادر بشأنهم أوامر بالضبط والاحضار وتؤكد كل الحرص على سلامة المواطنين وتناشد المواطنين بالخروج الآمن من طريق النصر باتجاه المنصة، وزارة الداخلية تناشد باجلاء المعتصمين من النساء والأطفال وكبار السن وعدم استخدامهم كدروع بشرية وتحذر المعتصمين من القيام باعمال عنف أو استخدام السلاح ضد قوات الفض والذي سيقابل بمنتهى القوة والحزم وفقاً لقواعد الدفاع الشرعى. وزارة الداخلية تؤكد على أن مقاومة

القوات تعرض حياتك للخطر والمسألة القانونية وفقاً لمقتضى القانون كما تؤكد على أن عملية الفرض مراقبة بشكل كامل وسوف يتم رصد كل المخالفين وأى مخالقات ترتكب ضد القوات. عملية فرض الاعتصام تتم بقرار من النيابة العامة وبحضور وسائل الإعلام والمجتمع المدني"، وسمعت على نطاق واسع داخل الاعتصام من خلال سيارات مجهزة تستخدم لأول مرة في مصر في مثل هذه الأحداث .

(حوار الخطوط الأمامية)

• استمرت الإنذارات الأولى لفرض الاعتصام حتى الساعة السادسة وخمس وأربعين دقيقة صباحاً. وصدرت النداءات من القوات المحيطة بالاعتصام من الاتجاهات المختلفة ، في طريق النصر تجاه المنصة (ممر الخروج المفترض) وأثناء بث إنذار الفرض، دارت مناقشات بين بعض قوات الأمن المكلفة بالفرض وأفراد تأمين الاعتصام وكان محتواها مماثلاً لما تم إذاعته من خلال مكبرات الصوت ، وأكد أحد أفراد الأمن على وجود وسائل مواصلات للمعتصمين من الأقاليم وعدم التعرض أو القبض على من يخرج منهم ، وأن من معه أسلحة من المعتصمين فعليه أن يتركها قبل الخروج ولن يسأله أحد عن ذلك. وكان رد أفراد التأمين من المعتصمين أنهم لن يتركوا الميدان. وبدأ المعتصمون في إلقاء الحجارة على قوات الأمن في هذه المنطقة .

(ساعة الصفر)

• وفي حوالي الساعة السادسة و خمس وأربعين دقيقة صباحاً بدأت قوات الأمن بإطلاق صافرات تحدث طنيناً وألماً شديداً في الآذان ، تستخدم كوسيلة من وسائل الفرض للتجمعات، تلاها تحرك الجرافات لإزالة الحواجز والسواتر الترابية والخرسانية التي وضعها المعتصمون بمدخل الميدان لإعاقة قوات الأمن من الدخول . فبدأ المعتصمون بإلقاء الطوب على هذه الجرافات وردت قوات الأمن على الطوب بالمياه، فألقى المعتصمون على قوات الأمن قنابل

المولتوف وردت عليهم قوات الأمن بقنابل الغاز المسيل للدموع الكثيف. وأطلق المعتصمون الخرطوش على قوات الأمن فردت قوات الأمن عليهم بالخرطوش. وصاحب ذلك تقدم قوات الأمن تجاه الميدان ، واستمرت الاشتباكات حتى الساعة الحادية عشر صباحاً.

(حالة الارتباك)

• أحدث الغاز المسيل للدموع الكثيف بالميدان ومحيطه الاضطراب والذعر. وسقط العديد من المعتصمين - مغشياً عليهم - مختنقين من آثار كثافة الغاز. وكان المصابون من مختلف الفئات العمرية (أطفال وشباب وفتيات رجال ونساء وكبار السن). وبدأت المستشفى الميداني تفتح أبوابها لتتلقى هذه الحالات. وأخذت المنصة الإذاعية الداخلية لرابعة العدوية (وهي المنصة الموصلة بمكبرات صوت في مختلف أرجاء الميدان والمقامة أمام مسجد رابعة العدوية) تطالب المعتصمين بالثبات أمام الهجوم وعدم الاستجابة لمطالب قوات الأمن ، وبدأت في تصوير عملية الفض على أنها حرب على الشرعية أو عملية إبادة جماعية . وبدأ عدد من المعتصمين في إشعال إطارات السيارات (منفصلة) وجذوع الأشجار من أجل إحداث سحابة دخان كثيف تقلل من آثار الغاز المسيل للدموع الذي أطلق بكثافة من قبل قوات الأمن .

(التصعيد المفاجيء)

• شهدت المنطقة الواقعة بين شارع الطيران وشارع يوسف عباس تصعيداً مفاجئاً باستخدام الأسلحة النارية من قبل المعتصمين تجاه قوات الأمن، أسفرت عن مقتل ضابط وأربعة مجندين، فردت قوات الأمن بإطلاق نيران كثيفة تجاه مصادر إطلاق النيران سقط على أثرها عدد كبير من المعتصمين ما يقرب ٥٠ قتيلاً بحسب شهادة الشهود. وتزامن مع هذه الوقائع تقدم قوات الأمن من كافة المحاور - عدا طريق النصر تجاه النصب التذكاري - إلى محيط الميدان ، فيما يمكن أن يوصف بإحكام السيطرة على الميدان .

(ساعات الرعب)

- في ظل حالة إحكام السيطرة - المؤقتة - من قبل قوات الأمن تقدم أحد قادة الأمن يحمل مكبراً للصوت، ووقف في مواجهة دارالمناسبات المجاور لمسجد رابعة العدوية لبث نداءات بإخلاء الميدان مع وعد بعدم التعرض للمعتصمين ، فأطلق النار عليه من قبل مسلحين من إتجاه دار المناسبات ، فسقط قتيلاً في الحال. ومع سقوطه تحول مجرى الأحداث في ميدان رابعة العدوية إلى حالة من التبادل الكثيف لإطلاق النيران بين قوات الأمن وعناصر مسلحة متمركزة داخل دار المناسبات ، أطلقت فيها قوات الأمن كثافة نيرانية شديدة ، وعلى أثر ذلك اندلعت اشتباكات مسلحة في كل محيط مسجد رابعة العدوية، شارع أنور المفتي وشارع سيباويه المصري وشارع يوسف عباس، وشارع الطيران، وفي ظل ارتباك المعتصمين السلميين وعدم قدرتهم على الخروج من أي مكان، حتى الممر الآمن نتيجة تلك الاشتباكات المسلحة .

(الهدنة المؤقتة)

- في حدود الساعة الواحدة ظهراً استطاعت مسيرات المؤيدين للاعتصام الوصول من شارع امتداد رمسيس إلى طريق النصر في اتجاه النصب التذكاري ، كما وصلت مسيرات أخرى عند تقاطع ميدان الساعة مع طريق النصر في اتجاه طيبة مول. أدى وصول هذه المسيرات إلى تراجع قوات الأمن عن ميدان رابعة العدوية ، بغرض وقف تقدم الوافدين من مؤيدي الاعتصام من جميع الجهات. وهو ما أدى إلى توقف العمليات المسلحة داخل ميدان رابعة مؤقتاً فيما يمكن وصفه بالهدنة المؤقتة ، تجمع على أثرها المعتصمون حول المنصة مرة أخرى ، واعتلت قياداتهم المنصة ودعوا المعتصمين إلى الثبات وعدم الخروج من الميدان ، وأعلنت في حول الساعة الواحدة ظهراً أن حصيلة الاشتباكات في الساعات السابقة بلغت

أكثر من ٣٠٠ قتل بحسب ما قرر الدكتور محمد البلتاجي القيادي بجماعة الاخوان المسلمين. وظل الوضع على هذا النحو حتى الثالثة عصرا.

(فرع الخروج)

- كان الممر الآمن (طريق النصر) مغلقاً بشكل كامل نتيجة الاشتباكات التي اندلعت في كافة المحاور مع المسيرات الوافدة للميدان، مما أعجز المعتصمين عن الخروج أو الفرار أو الابتعاد عن محيط الميدان، وهو الأمر الذي دفع عددا من المعتصمين إلى محاولة إيجاد ممرات آمنة فرعية عبر الشوارع الجانبية ، والتي تعرض العديد منهم بداخلها إلى الاعتداء أو الامساك بهم من قبل اللجان الشعبية التي كونها المواطنون من سكان منطقة مدينة نصر تحت منازلهم وتسليمهم لقوات الأمن والتي قامت بدورها بالقبض على مجموعات منهم. وتكرر المشهد عندما قامت قوات الأمن بفتح ممر آمن جديد في شارع الطيران في اتجاه صلاح سالم ، واستخدمه عدد من المعتصمين للخروج مما حال دون استخدام هذا الممر من قبل باقي المعتصمين.

(الجثامين المحترقة)

- في حدود الساعة الثالثة عصراً نجحت قوات الأمن في وقف تقدم المسيرات القادمة من المحاور المختلفة، وقامت بتنظيم صفوفها والعودة مرة أخرى لدخول الميدان. وتم ذلك عبر المحاور الثلاثة (طريق النصر اتجاه طيبة مول وطريق الطيران من الاتجاهين). وتم تأمين طريق النصر (الممر الآمن) تجاه النصب التذكارى ، وكان الهجوم باستخدام الغاز المسيل للدموع بكثافة شديدة مما دفع المعتصمين للخروج بكثافة من طريق النصر دون إعاقة ، في ذات الوقت الذي دمرت فيه الجرافات كافة الخيام الموجودة في محيط الميدان والشوارع الأساسية المحيطة ، وأشعلت النيران في الخيام الخاوية. وأثناء دخول أحد الجرافات لإزاحة أحد الأكشاك وما خلفه قام بإزاحة أحد الخيام الواقعة بخلف الكشك، وكان بها العديد من

الجثامين دون علم قائد الجرافة ، فحاول المعتصمون إثنائه، وقام السائق بالتراجع والتوقف فوراً، لاتاحة الفرصة للمواطنين باخلاء الجثامين من منطقة الخيام التي اندلعت فيها النيران، ولكنه نظراً لإحاح قائد مركبة الشرطة المصاحبة للجرافة ودعوته لقائدها باستكمال أعمال الازالة دون تقدير لأعداد الجثامين. عجز المعتصمون عن نقل كل الجثامين حتى طالت النيران المشتعلة بالخيام المجاورة لها عدد من الجثامين لم يتمكن المعتصمون من انتشالها ، وفى موقع آخر احترقت عدد من الجثامين نتيجة اشتعال النيران فى الخيام القريبة من المنصة والتي انتقلت اليها وإلى مسجد رابعة العدوية ، حيث بلغت أعداد الجثامين المحترقة ثمانية جثامين بحسب تقرير مصلحة الطب الشرعى .

(حريق المسجد والخروج الكبير)

• فى حدود الساعة الخامسة إلا ربع انضمت تشكيلات جديدة من قوات الأمن داخل الميدان فى ظل تبادل اطلاق النيران وغاز مسيل للدموع بصورة عشوائية ، وحدثت إشتباكات بين المعتصمين وبعض المواطنين المرافقين لقوات الأمن المرتدين لثياب مدنية تبادلوا إطلاق المولوتوف مما أسفر عن إشعال النيران فى الخيام القريبة من المنصة وانتقلت النيران إلى المنصة ومسجد رابعة العدوية مما أدى إلى إحرقه وامتداد النيران إلى واجهة المستشفى الملاصقة للمسجد .

وبحلول الساعة السادسة مساءً أحكمت قوات الأمن سيطرتها الكاملة على ميدان رابعة العدوية وما حوله وتم إخراج كافة المعتصمين بمحيط الميدان ، كما قامت بإخلاء المستشفى الميداني والمركز الطبي المجاور من كل الأطباء والمساعدين إلى خارج الميدان، وفي السادسة والنصف مساءً سمحت قوات الأمن لمن تواجد بمحيط الاعتصام من أطباء وأهالي ومعتصمين بالرجوع للمستشفى الميداني لحمل الجثامين أو الجرحى لإخراجهم من المستشفى ، بعد انتقال حريق المسجد إلى إحدى واجهات المستشفى ، وكان في سبيله الإمتداد إلى

كامل المستشفى . وقرر المعتصمون نقل هذه الجماين إلى مسجد الإيمان بشارع مكرم عبيد الذى يبعد (٧٠٠ م) من مسجد رابعة. وبحلول الساعة الثامنة مساءً كان محتوى المستشفى قد انتقل إلى مسجد الإيمان ، هذا بخلاف الحالات التي حضر إليها ذووها ونقلوها بمعرفتهم أو الجرحى ممن انتقلوا إلى أماكن أخرى .

(نهاية ساعات الفض)

- بحلول الساعة الثامنة ونصف مساءً تقريباً انتهت عملية فض اعتصام بما خلفته سقوط ضحايا بلغ عددهم ٦٣٢ قتيلاً بحسب بيان مصلحة الطب الشرعى ومصادر أخرى(انظر المرفق ٨) ومصابين بلغ عددهم ما يقرب من ١٤٩٢ مصاب الذين تم نقلهم عبر سيارات الاسعاف إلى ٢٣ مستشفى بحسب بيان وزارة الصحة المنشور بجريدة الأهرام (انظر المرفق رقم ١٥) ، كما تم إلقاء القبض على ٨٠٠ شخص تقريباً من الاعتصام ومحيطه بحسب تقرير وزارة الداخلية وويكى ثورة (انظر المرفق رقم ١٤).

خامسا: الإنتهاكات المرتكبة التي صاحبت الاعتصام وعملية فضه

١-١ الإنتهاكات التي ارتكبت قبل فض الاعتصام (الترتيب حسب جسامة الانتهاك)

٢-١ القتل خارج إطار القانون

وثق التقرير وكذا الشهادات ، وقوع بعض الجرائم التي أودت بحياة بعض المواطنين الذين تواجدوا لأسباب مختلفة باعتصامى رابعة العدوية والنهضة ، وغالبا كانت أسباب حالات القتل ناتجة عن تعذيب او إستعمال القسوة وهو ماتعززه شهادات الناجيين من التعذيب داخل الاعتصام (يراجع الفيديوهات المرفقة بالتقرير) ، حيث وردت الى مصلحة الطب الشرعى المصرى فى تواريخ متفرقة سابقة على تاريخ فض الاعتصام عدد من الجثامين وصل لعدد ٦ حالات بمحيط اعتصام رابعة العدوية وحالتين بحديقة الأورمان داخل اعتصام النهضة ، وثلاثة حالات فى مقلب قمامة بمنطقة العمرانية ، ليكون إجمالى حالات القتل ١١ حالة جميعها تعزى سبب الوفاة الى تعرض الضحايا الى تعذيب شديد أودى بحياتهم بحسب تقرير مصلحة الطب الشرعى ، وهو الأمر الذى يعد انتهاكا صارخا للحق فى الحياة . المحمى بموجب العهد الدولى للحقوق المدنية والسياسية ، والذى ينص صراحة على حق الإنسان فى الا يحرم من حياته تعسفيا، وكذا اعتبار ذلك فعلا مجرما بموجب أحكام قانون العقوبات المصرى .

٣-١ التعذيب واستعمال القسوة

وفقاً لشهادات اطلعت اللجنة عليها ، تعرض بعض المواطنين الذى تواجدوا داخل أو بمحيط اعتصام رابعة العدوية لأسباب مختلفة ، لحالات تعذيب واستعمال قسوة من قبل المجموعات التى كانت تتولى تأمين الاعتصام ، حيث كان يتم اقتياد الضحايا الى أماكن غير معلومة داخل الاعتصام يعتقد بأنها خصصت لذلك ، يتم بداخلها التحقيق مع الضحية

للشك فى علاقتها بأجهزة الأمن أو كونها مدفوعة من قبلها ، وقد تعرض الضحايا للضرب المبرح بوسائط مختلفة خلفت آثار تعذيب أثبتت فى بعض المحاضر الرسمية المحررة للناجين ، وهو الأمر الذى يعد انتهاكا صارخا للحق فى السلامة الجسدية وحق الانسان فى عدم التعرض للتعذيب أو إستعمال القسوة وفقا لاحكام العهد الدولى للحقوق المدنية والسياسية ووفقا لأحكام الاتفاقية الدولية لمناهضة التعذيب ، فى حين أن تلك الافعال لا تمثل تعذبا وفقا لاحكام القانون المصرى لأنها صدرت من غير الموظفين المكلفين بالخدمة العامة ، وينظر اليها بإعتبارها جرائم ضرب أو إستعمال القسوة ، وهو ما يدعو المشرع المصرى الى ضرورة مراجعة النصوص العقابية المتعلقة بتعريف التعذيب وفقا للاتفاقية الدولية لمناهضة التعذيب .

١-٤ الاحتجاز القسرى والقبض غير القانونى

تعرض العديد من المواطنين لحالات القبض من قبل ادارة الاعتصام ، سواء لاسباب التحقيق من قبل مجموعات تأمين الاعتصام على النحو سالف الذكر، أو ضد بعض الاشخاص الذين كانوا يقدمون خدمات للاعتصام أو قيامهم بأعمال معيشية معينة أجبروا على تسليم هوياتهم الشخصية لشل قدرتهم على التحرك الا بمعرفة مجموعات تأمين الاعتصام، وهو ما يمثل احتجازا تعسفيا مخالفا للقانون، لا يجب أن تمارسه الا السلطات العامة وفقا لقانون يمنحها ذلك الاختصاص، وهى جميعا أعمال تمثل اعتداء على حق الانسان فى الا يقبض عليه أحد الا بقانون ومن قبل سلطات مخول لها ذلك، وكذا تمثل اعتداءً على الحق فى حرية التنقل، كما ترتب على ذلك انتهاك حقوق سكان المنطقة الاقتصادية والاجتماعية كالحق فى السكن والبيئة الآمنة والنظيفة ، وهو ما يمثل انتهاكا لاحكام العهد الدولى للحقوق المدنية والسياسية والعهد الدولى للحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية وكذا أحكام القانون المصرى.

٥-١ استغلال الأطفال في الصراعات السياسية

استخدمت جماعة الإخوان المسلمين ومؤيدوها الأطفال في الصراع السياسي مع معارضيهم ، بأن قاموا بالحشد الجبرى للأطفال داخل اعتصام رابعة العدوية ، فقاموا بتنظيم مسيرات نموذجية مكونه من مجموعة من الأطفال استقدموا من دور رعاية أطفال تابعة لهم تحمل لافتات " أطفال ضد الانقلاب " وشارك فيها عدد من الأطفال لا تتعدى أعمارهم العاشرة وهم يرتدون الأكفان البيضاء (شعار يرمز الى الموت) ، رافعين لافتات "شهادتكم تحت الطلب" ، وهو ما يعد انتهاكاً صريحاً لأحكام الاتفاقية الدولية لحماية حقوق الطفل ، والتي تحظر وبشكل مطلق استخدام الأطفال أو استغلالهم فى أية صراعات سياسية أو عسكرية ، كما أنها تحظر استخدام الأطفال فى أعمال تتنافى مع طبيعتهم وإدراكهم ، وهو ما يخالف القانون ، خاصة نصوص قانون الطفل الذى يمنع إستغلال الأطفال بأي صورة ، والمادة ٦٤ من قانون الاتجار بالبشر لعام ٢٠١٠ التى تحظر الاستغلال السياسي للأطفال ، وتلقينهم خطاباً سياسياً بهدف استمالة أطراف أخرى .

٦-١ حمل المدنيين للسلح داخل الاعتصام

وثقت اللجنة عبر تقارير بعض منظمات المجتمع المدنى المحلية وبعض الشهادات ، أن أعدادا من الأسلحة شوهدت بحوزة بعض المدنيين داخل الاعتصام ، وهو أمر فضلا عن كونه فعلا مجرما ينفى عن الاعتصام صفة السلمية ، كما أنه يشكل تهديدا خطيرا لأرواح المعتصمين السلميين الذين لم يتصل علمهم بوجود أسلحة وذخائر داخل الاعتصام ، ويمثل انتهاكاً لحق التجمع السلمى المحمى بموجب المادة ٢١ من العهد الدولى للحقوق المدنية والسياسية ، الذى يحظر استخدام الاسلحة أو حملها وسط تجمعات المدنيين بغض النظر عن تكييف طبيعة الصراع السياسى .

٧-١ التحريض على العنف والحض على الكراهية

وثقت اللجنة عبر مشاهداتها العديد من المقاطع الفيلمية المصورة ، لبعض المتحدثين عبر منصة الاعتصام تضمنت كلماتهم العديد من العبارات التي تحرض على العنف والقتال والاستشهاد ، بالإضافة لتناول العديد من الكلمات خطاب يدعو للتمييز على أساس الدين وإهانة بعض الرموز الدينية الاسلامية والمسيحية، بما يمكن وصفه بالحض على الكراهية. وعلى المقابل رصدت اللجنة ممارسة ذات الخطاب الذي يحرض على العنف والكراهية ضد المعتصمين دون تمييز عبر بعض القنوات الفضائية وبعض وسائل الاعلام ، وهي أعمال تمثل انتهاكاً لأحكام العهد الدولي للحقوق المدنية والسياسية والاتفاقيات الدولية المناهضة لكافة أشكال التمييز.

٢- الانتهاكات التي تمت أثناء فض الإعتصام (بحسب الترتيب الزمني لحدوثها)

١-٢ عدم امهال المعتصمين السلميين فرصة كافية لمغادرة الإعتصام

بدأت عملية الفض فى تمام الساعة السابعة صباحا بعد أن وجهت قوات الأمن نداءً الى المعتصمين بالإجلاء من مكان الاعتصام ، وحددت لهم شارع النصر كمر آمن لهم ، إلا أنها لم تمهل المعتصمين السلميين وقت كافيا للإجلاء بعيداً عن مكان الأحداث، حيث استمر الانذار لمدة ٢٥ دقيقة فقط ، ومما زاد الأمر تعقيدا أن قوات الأمن كانت قد استعدت فعليا لفض الاعتصام ، وكانت على موضع تماس مع الخطوط الأمامية لتواجد المعتصمين ، مما أسفر عن وقوع اشتباكات بين المعتصمين وقوات الأمن حالت دون إمكانية خروج العديد من المعتصمين الراغبين فى المغادرة السلمية من الوصول الى ذلك بطريقة آمنة، وكان من الأحرى أن يتم الاعلان عن عملية الفض قبل البدء فى تنفيذه بوقت زمنى كاف لتمكين المعتصمين السلميين من الخروج الآمن دون التعرض الى الإصابة أو القتل ، وهو ما يعد انتهاكا للقواعد الدولية المعنية بفض التجمعات أو المظاهرات، خاصة وأن عدد المعتصمين كان كثيرا وأن عملية الفض تمت فى وقت مبكر، ولا يقدر فى ذلك أن قوات الأمن قد تعرضت لاستفزاز من قبل المعتصمين لانها مطالبة بضبط النفس ، وهى صاحبة قرار الفض وكان لزوماً عليها أن يكون هناك وقت كافي ومناسب بين بدء النداء بالاخلاء وبين بدء عمليات الفض .

٢-٢ استخدام المدنيين كدروع بشرية من قبل العناصر المسلحة

أكدت العديد من الشهادات التى وثقتها اللجنة وأيضا ما اطلعت عليه من مقاطع الكترونية مصورة على وجود العديد من العناصر المسلحة داخل الاعتصام، كما أنها وثقت أيضا فى ذات السياق شهادات واطلعت على أدلة تؤكد استخدام تلك الاسلحة ضد قوات الأمن المكلفة بتنفيذ قرار فض الاعتصام، واتخذوا مواضعا لاطلاق النيران من بين المعتصمين السلميين،

بأن صنعوا منهم دروعاً بشرية وهدفاً مباشراً لنيران قوات الأمن، وهى أفعال فضلاً عن أنها تمثل خروجاً على أحكام القانون المصرى فيما يتعلق بمقاومة السلطات، الا أنها تمثل ايضاً فيما يتعلق باستخدام الاسلحة من وسط المدنيين انتهاكاً صارخاً لاحكام القانون الدولى لحقوق الانسان.

٣-٢ عدم كفاية الدراسة وعدم تأمين الممر الآمن

تقوم فكرة إيجاد ممر آمن للمعتصمين السلميين إلى التقليل الأقصى من عدد المصابين والقتلى مع احتمالية وجود مقاومة للسلطات من قبل بعض المعتصمين، والجدير بالذكر أن الممر الآمن الذى حددته وزارة الداخلية فى خطة الاخلاء وهو (طريق النصر) قد وقعت به العديد من الاشتباكات التى استمرت لساعات طويلة فى يوم الفض ، كما أن توافد المؤيدين للاعتصام من محاور عديدة منها الممر الآمن، قد حال دون تمكن معظم المعتصمين السلميين من إيجاد مخرج آمن لهم من داخل الاعتصام ، وعلى الرغم من وجود مخارج أخرى تمكن المعتصمين من الخروج منها تمثلت فى شارع الطيران فى اتجاه شارع صلاح سالم بعد الساعة الحادية عشر صباحاً ، وشارع أنور المفتى منذ الساعة الخامسة مساءً ، الا أن إخفاق قوات الأمن فى تأمين الممر الآمن المعلن عنه ، قد أربك المعتصمين وجعلهم فى مرمى تبادل إطلاق النيران بين العناصر المسلحة وقوات الأمن ، وكان من الأجدر بوزارة الداخلية وهى تحدد مخارج آمنه أن تدرس ابتداء احتمالية وقوع اشتباكات فيه ، وأن توفر مخارج بديلة وأن تعلن عنها بشكل واضح وتؤمنها على نحو ملائم وذلك لتقليل الخسائر فى الارواح إلى الحدود القصوى .

٤-٢ مقاومة السلطات وانعدام التناسبية

دلت الشهادات التى وثقتها اللجنة والمقاطع الفيلمية المصورة ، وكذا الاجراءات المتخذة من قبل السلطات، وسياق الأحداث إبان عملية فض الاعتصام، أن الاشتباكات المسلحة قد

وقعت على نطاق واسع وكثيف بين قوات الأمن والعناصر المسلحة بالاعتصام ، وأن تلك الأخيرة قد بادرت باطلاق النيران من خلال أسلحتها تجاه القوات المكلفة بتنفيذ أمر الاخلاء للميدان وفض الاعتصام . كما دلت تقارير مصلحة الطب الشرعى فيما يخص أسباب الوفاة عبر تحديد أنواع الأسلحة المستخدمة والمسببة للوفاة، وكذا أعداد القتلى الناتجة عن تلك الاشتباكات ، إلى أن قوات الأمن وإن توافرت لها حالة الضرورة فى استخدام القوة المسلحة نظرا لاندلاع عمليات مقاومة لها من قبل العناصر المسلحة ، وحافظت على تناسب نوعي من حيث طبيعة الأسلحة والأعيرة النارية المستخدمة (يراجع تقرير الطب الشرعى حول الأعيرة النارية المستخدمة) ، إلا أنها قد أخفقت فى الحفاظ على ضبط النفس ، وأخلت بالتناسبية من حيث كثافة اطلاق النيران تجاه مصادرها بشكل لايتناسب والهدف من المهمة الداعية لاستخدام الأسلحة النارية ، وهو اسكات مصادر اطلاق النيران تجاه الشرطة (يراجع تقرير الطب الشرعى بشأن أعداد القتلى من الجانبين) ، وهو الأمر الذى يعد انتهاكاً للحق فى الحياة والسلامة الجسدية وكذلك لمدونة قواعد وسلوك الموظفين المكلفين بإنفاذ القانون الصادرة من الأمم المتحدة ، حيث تنص المادة الثالثة من مدونة قواعد سلوك الموظفين المكلفين بإنفاذ القانون على: "أنه لا يجوز للموظفين المكلفين بإنفاذ القوانين استعمال القوة ، إلا فى حالة الضرورة القصوى وفى الحدود اللازمة لأداء واجبهم". ويتعرض التعليق على هذه المادة فى الفقرة الأولى منه إلى بيان المقصود باستخدام القوة وتفسيره ، على أنه أمر يجب أن يكون استثنائياً فى حالة الضرورة ، من أجل منع وقوع الجرائم أو تنفيذاً لاعتقال قانونى أو المساعدة على ذلك ، دون أن يتعدى هذا الحد ، وتتطرق الفقرة الثانية من التعليق على أن الإستخدام للقوة يخضع أيضاً لمبدأ التناسب مع الهدف المشروع المراد تحقيقه. كما نصت المادة التاسعة من قواعد إستخدام الشرطة للأسلحة النارية على أنه يتعين على الموظفين المكلفين بإنفاذ القوانين عدم إستخدام أسلحة نارية ضد الأفراد، إلا فى

حالات الدفاع عن النفس ، أو لدفع خطر محقق يهدد الآخرين بالموت أو بإصابة خطيرة ، أو لمنع ارتكاب جريمة بالغة الخطورة تتطوي على تهديد خطير للأرواح ، أو للقبض على شخص يمثل خطرا من هذا القبيل ويقاوم سلطتهم، أو لمنع فراره، وذلك فقط عندما تكون الوسائل الأقل خطرا غير كافية لتحقيق هذه الأهداف. وفي جميع الأحوال لا يجوز استخدام الأسلحة النارية القاتلة عن قصد إلا عندما يتعذر تماما تجنبها من أجل حماية الأرواح .

٢-٥ حرمان المصابين من الحصول على الإسعافات اللازمة

في اليوم المحدد لفض الاعتصام خصصت هيئة الإسعاف المصرية ثلاثمائة سيارة إسعاف تحسبا لأية إصابات أو وفيات قد تتجم عن اشتباكات أثناء فض اعتصام رابعة العدوية ، وكذلك تخصيص مائة سيارة إسعاف بشكل احتياطي، بعضها بمحيط رابعة العدوية وكانت ملحقة بمستشفى رابعة العدوية ويتم نقل الحالات غير الحرجة إليها ويتم نقل الحالات التي تستدعي رعاية أدق إلى خارجها ، ولم تتمكن سيارات الإسعاف الموجودة خارج الاعتصام من الدخول الى داخل الاعتصام يوم الفض بسبب اندلاع الاشتباكات المسلحة وتبادل إطلاق النيران الكثيف ، وهو الأمر الذي يحظر بالتبعية دخول سيارات الإسعاف أثناء الاشتباكات ، وخاصة بعدما لقي أحد قادة سيارات الإسعاف حتفه نتيجة إطلاق النيران العشوائي ، والذي حال دون تمكن باقى السيارات من النفاذ داخل الاعتصام الا بعد انتهاء العمليات المسلحة وسيطرة قوات الامن على الميدان، مما تسبب في حرمان العديد من المصابين من إنقاذ حياتهم أو تلقى الإسعافات اللازمة .

سادساً - مستخلصات التقرير

(حسب الترتيب الزمني)

١. إن عملية فض وإخلاء اعتصام رابعة العدوية فى ١٤ أغسطس ٢٠١٣ جاءت تنفيذًا لقرار النيابة العامة المصرية والصادر من نيابة مدينة نصر أول الواقع بدائرتها ميدان رابعة العدوية ، وذلك على أثر تقدم بعض المواطنين المصريين ببلاغات بتعرضهم لمعاناة شديدة جراء الاعتصام الذى استمر حوالى ٤٧يوما ، يمثل إنتهاكاً لحقوقهم المدنية والسياسية والاقتصادية والاجتماعية، وخاصة الحق فى السلامة الجسدية والحياة الآمنة والحق فى السكن والعمل وحرية التنقل، فضلا عن تردد معلومات عن احتجاج وتعذيب مواطنين داخل الاعتصام أسفر عن مقتل بعضهم على أثر التعذيب الذى مورس بحقهم وفقا لتقارير مصلحة الطب الشرعى المصرية فى تاريخ سابق على تاريخ فض الاعتصام .

٢. إن عملية فض وإخلاء اعتصام رابعة العدوية فى ١٤ أغسطس ٢٠١٣ قد تمت بمعرفة قوات أمن تابعة لوزارة الداخلية المصرية فى إطار خطة وضعتها الأخيرة .

٣. إن عملية فض وإخلاء اعتصام رابعة العدوية، قد جاءت فى اطار سعى الحكومة المصرية المعاصرة لتاريخ الفض، إلى تطبيق وإعمال القوانين المصرية على جزء من إقليم جمهورية مصر العربية، بعد أن أقرت مهلة للتفاوض مع المعارضين المعتصمين قدرت بـ٤٧ يوما .

٤. وضعت وزارة الداخلية المعنية بتنفيذ قرار النيابة العامة المصرية خطة (استتجتها اللجنة ولم تتمكن من الاطلاع عليها) ، تضمنت إطلاق تحذيرات للمعتصمين بضرورة إخلاء الميدان قبل البدء فى العمليات، وكذا تحديد ممر آمن عرفته بطريق النصر وهو أحد أوسع الطرق المتصلة بالميدان فى اتجاه طريق الأوتستراد. وفى سبيل ذلك دعت الوزارة المذكورة

بعض وسائل الإعلام المصرية وبعض منظمات المجتمع المدني المحلية لمتابعة عملية إخلاء وفض اعتصام رابعة العدوية.

٥. أن الاعتصام بميدان رابعة العدوية الذي دعت له جماعة الاخوان المسلمين والقوى السياسية الموالية لها، قد بدأ اعتصاماً سلمياً في اطار نزاع سياسى ، الا أنه وفى وقت لاحق لتاريخ بدء الاعتصام فى ٢٨ يونيه ٢٠١٣ وقبل ١٤ أغسطس ٢٠١٣ تاريخ الفضا (لم تستطع اللجنة تحديد الوقت على وجه الدقة) ، سمحت إدارة الاعتصام لعناصر مسلحة وأفراد مسلحين يعتقد أنهم تابعون لها ، بالدخول لحرم الاعتصام والتمركز فى مناطق عديدة متفرقة ، دون أن تخطر أو تعلم أو تتبه باقى المعتصمين السلميين الممثلين للأغلبية المشاركة فى الاعتصام، وهو الأمر الذى نزع صفة السلمية عن اعتصام رابعة العدوية ، رغم أغلبية المعتصمين السلميين المشاركين به، الذين يعتقد أنهم أيضاً يمثلون الأغلبية العظمى من ضحايا عملية فضا الاعتصام نتيجة الاشتباكات المسلحة واسعة النطاق التى رصدها التقرير (راجع المقاطع الفيديوية المصورة المرفقة) .

٦. أن قوات الأمن المكلفة بتنفيذ عملية إخلاء الميدان ، قد التزمت بتوجيه نداء للمعتصمين عبر مكبرات صوت (تأكدت اللجنة من أنه سمع بوضوح داخل عمق الاعتصام) تطالبهم بإخلاء الميدان ووجود ممر آمن لهم ، إلا أنها قد سارعت فى بدء تنفيذ الاقتحام بعد ٢٥ دقيقة فقط من النداء ، وهو وقت غير كاف لخروج آلاف المعتصمين فى الساعات الأولى من اليوم، ولا يقدر فى ذلك تعرض قوات الأمن لاستفزاز من قبل المعتصمين، ولا رغبتها فى انهاء العملية فى أسرع وقت، قبل انضمام آخرين للاعتصام، لأنها أمور متوقع حدوثها وكان يجب مراعاتها فى الخطة والتعامل معها، وهو ما يمثل إخلالاً جسيماً بتنفيذ خطة الفضا مما تسبب فى حالة فزع وارتباك أعاق خروج المعتصمين.

٧. إن سياق عملية الفرض في الساعات الأولى لها قد أشار إلى أن الاشتباكات كانت تسير في نطاقها المعتاد والمتكرر في الأحداث السابقة حتى قرابة الساعة الحادية عشر صباحاً تقريباً، إلى أن بادرت بعض العناصر المسلحة وبشكل مفاجئ بإطلاق النيران باتجاه أحد الضباط التابعين لقوات الأمن كان ممسكاً بمكبر صوت للنداء عليهم ومطالبتهم بضرورة إخلاء الميدان ليسقط قتيلاً أمام دار المناسبات ، وعلى أثر ذلك ردت قوات الأمن بإطلاق النيران باتجاه مصدر الإطلاق على الضابط القليل، وعلى أثر ذلك اندلعت الاشتباكات المسلحة في محاور عديدة داخل الميدان بين قوات الأمن والعناصر المسلحة بشكل مستمر دون انقطاع حتى الساعة الواحدة ظهراً تقريباً .

٨. إن قوات الأمن المنفذة لعملية الاقتحام وأن توافرت لها حالة الضرورة في استخدام الأسلحة النارية وحافظت على التناسب النوعي بين الأسلحة المستخدمة ، إلا أنها أخفقت في الحفاظ على التناسب في كثافة الإطلاق على مصادر النيران من قبل العناصر المسلحة.

٩. إن العناصر المسلحة داخل الاعتصام كانت تتحرك وتطلق النيران من وسط المعتصمين بما يمكن وصفه باستخدامهم المعتصمين كدروع بشرية، جعلتهم في مرمى نيران قوات الأمن طول فترات الاشتباكات ، وقد عظم من هذا الخطر على المعتصمين السلميين كون العناصر المسلحة التابعة للاعتصام لم ترتدى زياً معلوماً أو تحمل شارة تميزها عن المعتصمين غير المسلحين .

١٠. حددت قوات الأمن وفق خطتها ممراً آمناً للخروج وأعلنت عنه للمعتصمين، وهو طريق النصر، إلا أنها قد فشلت في تأمينه حتى الساعة الثالثة والنصف عصراً، بسبب الاشتباكات التي اندلعت في محاور عديدة حول الميدان ومنها الممر الآمن ، بين قوات الأمن وبعض المسيرات التي جاءت لتتضم للاعتصام من أعلى كوبرى ٦ أكتوبر، وهو ما حدا بالمعتصمين الراغبين في الخروج إلى البحث عن ممرات آمنة في الشوارع الجانبية، التي

تعرض بعضهم فيها للقبض غير القانونى من قبل اللجان الشعبية التى كونها سكان منطقة رابعة وتسليمهم لقوات الأمن، وهو الأمر الذى استخدمته إدارة الاعتصام فى تخويف المعتصمين الراغبين فى الخروج من الميدان لبقائهم دون انصراف حتى لا ينفذ الاعتصام دونهم ، وهو ما عظم من حالات الارتباك والفرع لدى الراغبين فى الخروج. ولم تتجح القوات فى تأمين الممر الآمن إلا من الساعة الثالثة والنصف حتى السادسة وهو ما نقلته قناة **ON TV** المصرية على الشاشات التلفزيونية.

١١. حال اتساع محيط منطقة رابعة العدوية ، واندلاع الاشتباكات المسلحة فى محاور عديدة منه، دون دخول سيارات الإسعاف التابعة لهيئة الإسعاف ، وذلك بعد مقتل أحد المسعفين (وفقاً لتصريح هيئة الاسعاف) ، وهو الأمر الذى أدى لعدم حصول العديد من المصابين على الإسعافات اللازمة أو النقل إلى المستشفى لإنقاذ حياتهم. ولم تتمكن سيارات الإسعاف من الدخول إلى الميدان الا بعد انتهاء عملية الفص والإخلاء فى الساعة السادسة مساء يوم ١٤ أغسطس ٢٠١٣ .

١٢. خلفت عملية فض اعتصام ميدان رابعة العدوية وما شابها من اشتباكات مسلحة بين قوات الأمن والعناصر المسلحة داخل الاعتصام حوالى الساعة ٦,٤٥ صباحاً تقريباً حتى الساعة السابعة مساء يوم ١٤ أغسطس ٢٠١٣ ، عدد ٦٣٢ قتيل بينهم ٦٢٤ مدنيا و ٨ من رجال الشرطة، (على النحو الوارد بجداول الحصر المرفقة)، تم تشريح ٣٧٧ جثة فقط بمعرفة مصلحة الطب الشرعى ، والباقي صدرت لهم تصاريح دفن بمعرفة مفتش الصحة التابع لوزارة الصحة المصرية بناء على طلب ذوى الضحايا وتصريح النيابة العامة. ويعتقد أن معظم الضحايا المدنيين من المعتصمين الذين لم يتمكنوا من الخروج من دائرة الاشتباك المسلح .

١٣. فى رد فعل مباشر على عملية فض وإخلاء ميدان رابعة العدوية اندلعت أحداث عنف مسلح فى حوالى ٢٣ محافظة على مستوى الجمهورية أحرقت بها العديد من الكنائس والمنشآت العامة وهوجمت فيها بعض أقسام ومراكز الشرطة استمرت لمدة أربعة ايام من صباح يوم ١٤ أغسطس ٢٠١٣ حتى مساء يوم ١٧ أغسطس ٢٠١٣، مما خلف ٦٨٦ قتيلا منهم ٦٢٢ مدنيا و ٦٤ من رجال الشرطة ، (على النحو الوارد بالجدول المرفقة) ويعتقد أن معظم الضحايا المدنيين من المواطنين الأبرياء الذين تصادف وجودهم إبان إطلاق النيران العشوائى الذى قامت بها بعض العناصر المسلحة خلال الاشتباكات مع قوات الأمن .

سابعاً - التوصيات

تأسيساً على ما تقدم يوصى المجلس القومى لحقوق الإنسان بالآتى :

١. فتح تحقيق قضائى مستقل فى كل الأحداث التى تزامنت مع إعتصام رابعة العدوية وتلك التى صاحبت عملية فضه وإخلائه من قبل قوات الأمن ، وكذا تلك التى وقعت فى المحافظات المصرية المختلفة نتيجة لذلك ، وتحديد المسؤولية عنها جميعا ، وإتخاذ الإجراءات القضائية الواجبة دون إبطاء تجاه كل من يثبت تورطه فى ارتكاب أى من تلك الجرائم أو الانتهاكات المشار إليها فى هذا التقرير، وتقديمه إلى محاكمة تتوافر فيها ضمانات المحاكمة العادلة والمنصفة، وذلك كله لضمان عدم إفلات الجناة من العقاب. والجدير بالذكر أنه تم تشكيل لجنة رفيعة المستوى لتقصى الحقائق منذ ٣٠ يونيه ٢٠١٣ بقرار من رئيس الجمهورية، ولم يعلن عن بدء التحقيق القضائى بعد.
٢. إتخاذ التدابير التشريعية والتنفيذية التى تنهى وبشكل قاطع إمكانية استخدام العنف أو الدعوة له كوسيلة للتعبير عن الرأى بين أى من الجماعات أو القوى السياسية ، وتعزيز سيادة القانون و ضمانات العدالة الناجزة وعدم الافلات من العقاب .
٣. البدء الفورى ودون إبطاء فى إخضاع العناصر الشرطة لعمليات التدريب والتأهيل المستمر، خاصة فى مجالات البحث الجنائى ومكافحة الشغب وفض التجمعات وتدريبها على المعايير الدولية المعنية باستخدام القوة من قبل الموظفين المكلفين بانفاذ القانون .
٤. حث الحكومة على ضرورة تفعيل الاتفاقية الدولية لمناهضة التعذيب وكافة أشكال المعاملة غير الإنسانية والمهينة ، وإجراء التعديلات التشريعية اللازمة ليتوافق تعريف التعذيب فى القانون المصرى مع الاتفاقية الدولية لضمان مكافحة تلك الجريمة وعدم إفلات مرتكبيها من

العقاب. كما يدعو المجلس الى النظر فى تعديل القانون بجعل التشريح اجباريا فى حالة شبهة الجناية. وإيلاء الاعتبار إلى ضرورة الاهتمام بمنظومة الطب الشرعى بما يضمن توفير أماكن مناسبة لحفظ الجثامين وتشريحها على مستوى الجمهورية .

٥.دعوة الحكومة إلى ضرورة تعويض كل الضحايا والمصابين الذين سقطوا نتيجة الاشتباكات المسلحة والذين لم يثبت تورطهم فى أعمال عنف أو الدعوة لها، وذلك فى كل الأحداث التى وقعت فى الفترة محل التقرير، والاسراع فى إصدار القانون المنظم لحالات استحقاق التعويض الذى تلتزم الدولة بأدائه عن الحبس الاحتياطى وفقاً للمادة ٥٤ من دستور ٢٠١٤ .

٦.دعوة كافة القوى السياسية والحكومة إلى ضرورة وقف ونبذ أعمال العنف والعنف المضاد ، وإعلاء قيم احترام حقوق الانسان وحرياته الأساسية بما يضمن للجميع حماية حقهم فى الحياة ، واحترام سيادة القانون وحقوق الإنسان .

٧.مطالبة الحكومة التدخل الفورى والعاجل لوقف حملات الكراهية والتكفير والتحريض على العنف التى تروج لها بعض وسائل الاعلام المحلية، وذلك لما تمثله من خطورة بالغة على استقرار وأمن البلاد وحالة حقوق الإنسان بها ، وأن تتخذ من التدابير التى لا تقتصر على التدابير الأمنية وإنما تشمل التعليم والثقافة والاعلام وإصلاح الفكر الدينى لضمان عدم نشر واتساع نطاق الكراهية والعنف ، بما يحمى الممارسة الديمقراطية وقيم حقوق الإنسان التى لا سبيل دونها لتجاوز البلاد أزمته.

القسم الثامن

مرفقات التقرير

قائمة مرفقات التقرير

١. خريطة من موقع خرائط جوجل لميدان رابعة العدوية
٢. كشف بالحالات التي تم تشريحها بالطب الشرعى
٣. كشف بالحالات التي تم دفنها بمعرفة مفتش الصحة (مسجد الايمان)
٤. كشف بالحالات التي توفيت بمستشفيات قطاع شرق وشمال وغرب القاهرة
٥. كشف بأسماء عدد من القتلى من النساء لم يرد بالكشوف السابقة وتم توثيقه من تقرير وزارة الداخلية
٦. كشف بمصابين توفوا بعد أحداث فض إعتصام رابعة العدوية .
٧. كشف بعدد ١٢ حالة توفيت متأثرة باصابتها يعتقد ارتباطها بأحداث فض رابعة العدوية
٨. كشف باجمالى حصر أعداد وفيات أحداث فض رابعة (مدنى - شرطة) ١٤ أغسطس ٢٠١٤ .
٩. كشف باجمالى حصر أعداد الوفيات للضحايا من المدنيين والشرطة نتيجة رد فعل أحداث فض اعتصام رابعة العدوية خلال الفترة من ١٤ - ١٧ أغسطس ٢٠١٣ .
١٠. مؤشرات تصنيف الضحايا نوعياً ، ووفقاً ومقارنة نسبة الاطفال بالنسبى للبالغين بالاضافة الى رسوم بيانية .
١١. مؤشرات لطبيعة الاصابات المسببة للوفاة واتجاهات إطلاق النيران ووفقاً لعينة اجريت على ٣٧٧ جثة بالاضافة للرسوم البيانية .
١٢. عينة من الأعيرة النارية المستخدمة بالاضافة الى رسم بيانى يوضح نوعيتها .

١٣. مخاطبات صادرة من المجلس القومي لحقوق الانسان إلى الجهات الرسمية بالاضافة الى أحزاب التيار الاسلام السياسى ، وكذلك بيان صحفى من المجلس يطلب تعاون كافة الجهات الرسمية وغير الرسمية للتعاون مع لجنة تقصى الحقائق المعنية بأحداث فض رابعة العدوية .
١٤. كشف بأسماء المقبوض عليهم فى أحداث فض رابعة العدوية .
١٥. حصر بأعداد المصابين فى أحداث فض رابعة العدوية وفقاً لما نشر فى جريدة الاهرام عن المتحدث الرسمى لوزارة الصحة .
١٦. المواثيق الدولية والاتفاقيات (العهد الدولى للحقوق المدنية والسياسية - مدونة قواعد سلوك الموظفين المكلفين بانفاذ القوانين الصادرة عن الجمعية العامة للأمم المتحدة- المبادئ الأساسية بشأن استخدام القوة والأسلحة النارية من جانب الموظفين المكلفين بانفاذ القوانين - اتفاقية مناهضة التعذيب وغيره من ضروب المعاملة أو العقوبة القاسية أو اللاإنسانية أو المهينة - الاتفاقية الدولية لحماية حقوق الطفل - العهد الدولى للحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية) .
١٧. قواعد وأحكام القانون المحلى .
١٨. قانون إنشاء المجلس القومى لحقوق الانسان .
١٩. المصادر المعتمدة للتوثيق بالتقرير .